



صفحة (٢)ة



صفحة (٣)ة

الاسرائيلي المنتهز

الثلاثاء ٢٠٢٢/٥/١٧ الموافق ١٦ شوال ١٤٤٣ هـ العدد ٥٣٦ السنة العشرون



الاسرائيلي المنتهز

ملحق أسبوعي يوزع إلكترونياً يصدر عن



مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

كلمة في البداية

ذكرى النكبة ووهج شرارتها الذي لا يخبو

بقلم: أنطوان شلحت

قليلة هي الأصوات الإسرائيلية التي اعترفت بأن نكبة ١٩٤٨ كانت السبب الوحيد لما يُعرف بقضية الأقلية العربية في إسرائيل، وذلك في مناسبة إحياء ذكرها الـ٧٤ التي صادفت يوم ١٥ أيار الحالي. وظلت الغلبة من نصيب أصوات خلصت إلى نتيجة مسبقة الأدلجة، فوهاها أن إحياء النكبة يشكل أبغ تعبير عن التمسك بالماضي وعدم الاستعداد لمباشرة الحاضر من خلال نسيان ما كان والتطلع من ثم إلى ما سوف يكون. ومن الملفت أن بعض هذه الأصوات، بمن في ذلك تلك المحسوبة على اليمين الإسرائيلي الجديد، ذهبت إلى الاستنتاج بأن مشاركة حزب عربي (إسلامي) في الائتلاف الحكومي الإسرائيلي الحالي (الواقف وراء حكومة بينيت- لبيد)، لأول مرة في تاريخ الأحزاب العربية التي لا تدور في فلك الأحزاب الصهيونية، يعتبر دليلاً واعداً على اصطفا مأمول وسوسط صفوف الفلسطينيين في إسرائيل، بين فريق يؤثر التمسك بالماضي انطلاقاً مما حدث في إبان النكبة في الأقل، وبين فريق آخر حسم أمره بأن يتعامل مع الحاضر، ويدير ظهره إلى الماضي المرتمس تحت وطأة النكبة. وبرز بين هذه الأصوات المحلل السياسي لقناة التلفزة الإسرائيلية ١٢، عميت سيفغل، وهو أحد الضاربين بسيف بنيامين نتنياهو وتيار اليمين الجديد، في سياق مقاله الأسبوعي الذي ظهر في صحيفة «يديعوت أحرونوت» يوم الجمعة الماضي.

وإذ نشير إلى هذا الجدل الدائر بين الإسرائيليين، فليس لكي نحكم على صوابه أو على عدم دقته، إنما لتوضيح جانب من جوانب التفكير الإسرائيلي في ما يتعلق بالنكبة في يوم ذكرها، وهو الجانب الذي يشي بهروب أصحابه إلى الأمام من مستحقاتها عموماً، وخصوصاً في ما يرتبط بما يعرف بعلاقات الأكثرية اليهودية والأقلية الفلسطينية داخل أراضي ١٩٤٨.

يتجاهل أصحاب هذا التفكير أن الفلسطينيين أينما كانوا ليسوا في حاجة إلى أي مُسبب في الظاهر كي يسترجعوا نكبتهم، فهي كما قيل ويقال مراراً وتكراراً مستمرة في الحاضر، سواء من خلال المواقف التي يخوضونها مع إسرائيل، أو من خلال المواقف التي تستجد بين الغيبة والأخرى، إن كان من طرف جهات عربية أو دولية. وجولة الكفاح الحالية التي يخوضها الفلسطينيون، وكذلك الجولة السابقة التي بدأت من القدس وسرعان ما شملت سائر مناطق فلسطين ولا سيما أراضي ١٩٤٨، ربما جاءت بالصدفة متزامنتين مع ذكرى النكبة الفلسطينية، ولكن لا يمكن بحال من الاطِّلاع على رؤية أن السبب الواثق وراءها يعود إلى دولة الاحتلال وتدابيرها المستمرة، التي ليس من المبالغة القول إنها بمنزلة الشرارة المتوجهة التي لا تخبو لأي جولة كفاح فلسطينية، بما في ذلك الراهنة والسابقة والمقبلة، كما كانت الحال حتى الآن.

عند هذا الحد، ربما ينبغي أن نوهه بأن العاطفين بلسان اليمين الإسرائيلي الجديد يتناولون أن يدمغوا ناقضيهم، من أوساط الإسرائيليين، ولا سيما في ما يخص قضية النكبة، بشهتين: الأولى، أنهم «يساريون»؛ الثانية، أنهم مصابون بقدر كبير من «كراهية الذات»، يصل إلى درجة عقدة نفسية يوصم بها كل المفادين للسامية في أنحاء العالم. ويمكن الاستدلال على ذلك من قراءة سيل الميقات التي يكتبها صحافيو البلاط اليمينيون أو الناطقون باسم اليمين في شتى وسائل الإعلام في دولة الاحتلال، والتي تتشدد غاية واحدة ووحيدة: تحويل هؤلاء المناهضين إلى زمرة من اليساريين الكارهين لإسرائيل، الخونة، المندسين، غير الجديرين بأي شرعية في أوساط الرأي العام. وسبق لأحد هؤلاء أن كتب: إن ظاهرة كراهية الذات قائمة في إسرائيل، وتضم مجموعة محددة من الأكاديميين والإعلاميين والأديباء المعدودين على اليسار المتطرف والدفعاماني، وهي تشن حملة كراهية وتحريض منفذلة العقال ضد الدولة وحكومتها، وهي تسعى وتحلم بإحداث انقلاب لتغيير الحكم» على نمط طريقة تحرير شعبية إسرائيلية، وفرض سلطة اليسار المتطرف على الدولة. هذه المجموعة، التي ترى نفسها نخبة أرستقراطية، تحظى بغلاف داعم في وسائل الإعلام التي تمنحها منصة لإسمااع انتقادات لا حصر لها حول الناطقين والمنتخبين في المؤسسات الحكومية والأمنية الذين يشكلون موضع كراهيتهم. ويستحوذ على هذه المجموعة بشكل مرضي شامل هدف «أيديولوجي» واحد ووحيد هو إسقاط حكم اليمين بحجة الدفاع عن قيم سامية مثل السلام والديمقراطية. وبغية تحقيق هذا الهدف فهي مستعدة للتضحية بأي مصلحة قومية وأسرار أمنية. وأغلب أفرادها ينتمون إلى ما يسمى «معسكر السلام».

وفي مقالات أخرى نقرأ أيضاً، كما ذكرنا في مناسبات سابقة، أن هذه المجموعة مسوؤة بكراهية الذات، وهي ظاهرة معروفة في التاريخ اليهودي منذ أجيال عديدة، وحولت الكثيرين من اليهود إلى معادين للسامية. ويشير البعض إلى ثلاثة مراجع يهودية أرست «مؤشرات» تلك الظاهرة: الأول، كتاب «كراهية الذات اليهودية» لثودور ليسينغ؛ الثاني، كتاب «التحزب التلقائي» ليهودا ليف بينسكرا؛ الثالث، الزعيم الصهيوني «اليساري» بيرل كستنسلسون الذي اعتبرها بمثابة تشويه عقلي ونفسي؛ وتفاقم التلويح بهذه الشبهة في إثر ظهور بوادر ما يُعرف بخطاب السلام الإسرائيلي، وتحديدًا لدى ارتباطه بتنفيذ انسحاب من أراض فلسطينية وعربية محتلة. فمثلاً، في آخر انسحاب كهذا، خلال تنفيذ «خطة الانفصال» عن قطاع غزة (٢٠٠٥)، وصف عضو الكنيست السابق زرييه إلهاد (طبيب جراح تجميلي) معارضي منح عفو عام للمحتجين على الخطة المذكورة بأنهم يعانون من كراهية للذات تصل إلى حد المرض النفسي القاسي الذي لا شفاء منه بتاتا قبل اللحد. كذلك يجب أن نشير إلى أن إحدى أبرز المنصات السابقة لليمين الإسرائيلي، وهي مجلة «ناتيف» (مسار)، التي كانت تصدر عن «مركز أريئيل لدراسة السياسات» في مستوطنة «أريئيل» بالقرب من نابلس، قبل أن يتحوّل هذا المركز إلى أول جامعة إسرائيلية في الأراضي المحتلة منذ ١٩٦٧، حرصت خلال أعوام صدور المجلة العشرين (١٩٨٨-٢٠٠٨) على تخصيص زاوية في كثير من الأعداد عنوانها «كراهية الذات» نُشرت فيها مقالات تُؤطر اليهود الذين يمكن أن تطبق عليهم هذه الشبهة.



(إبأ)

بينيت في الأسبوع البرلماني الأول للدورة الصيفية في الكنيست الإسرائيلي.

الأسبوع البرلماني الأول يؤجل أزمة الائتلاف الحكومي الإسرائيلي ويُبعد مرحلياً الانتخابات المبكرة!

مؤقتين، يحتاجون لصرف مباشر على إقامتهم من الخزينة الإسرائيلية. وقد اتخذت الحكومة الإسرائيلية قراراً فبدياً بإجراء تقليص بنسبة ١.٥٪ في الميزانية العامة، لتمويل استيعاب المهاجرين، وهذه نسبة ليست متساوية، إذ لا تطال الميزانية المخصصة لتسديد القروض، ولا ميزانية الجيش، ما يعني أن اللعبة الأساس ستقع على الوزارات والمؤسسات الاجتماعية.

تقليص رزم الفائض الضريبي

التقليص في الموازنة العامة ما زال قائماً، على الرغم من أن أعداد المهاجرين دون التوقعات، ولكن أيضاً على الرغم من استمرار الارتفاع الحاد في جباية الضرائب في العام الجاري، وهذا ما أكده وزير المالية أفيغدور لبيرمان الذي أعلن قبل أيام أن الضرائب في شهر نيسان الماضي سجلت فائضاً، بمعنى تجاوزت الهدف المحدد لها، وفق مخطط الميزانية العامة للعام الجاري، وهذا للشهر الرابع على التوالي، وهذا ما قاد إلى خفض نسبة العجز في الموازنة العامة.

وقال تقرير سلطة الضرائب إن حجم الضرائب في شهر نيسان الماضي بلغ ٣٦,٥ مليار شيكل، أي ما يعادل نحو ١,٦ مليار دولار، وفق معدل سعر صرف الدولار في هذه الأيام، وهذا أعلى بنسبة ١١٪ عن حجم الضرائب في ذات الشهر من العام الماضي ٢٠٢١.

كما قالت السلطة ذاتها إن إجمالي مداخيل الضرائب في الأشهر الأربعة الأولى من العام الجاري بلغ ١٥٦ مليار شيكل، مقابل ١٢٢ مليار شيكل في ذات الفترة من العام الماضي، وهذا يعني زيادة بنسبة قارب ١٩٪ تحققت في هذا العام.

وهنا نرى أن وتيرة ارتفاع المداخيل مستمرة، لأنه حتى نهاية شهر آذار الماضي كانت نسبة زيادة مداخيل الضرائب ١٥٪، مقارنة بالأشهر الثلاثة الأولى من العام الماضي.

ويظهر من تقرير سلطة الضرائب، انخفاض البطالة والعودة إلى سوق العمل، إذ إن ضريبة الدخل وحدها، المفروضة على الجيريين، سجلت في شهر نيسان وحده، ارتفاعاً بنسبة ١٩,٦٪، مقارنة بالشهر ذاته من العام الماضي، بينما زيادة ضريبة الدخل، في الأشهر الأربعة الأولى من هذا العام لامست نسبة ٢٦٪.

في المقابل، فإن الضرائب غير المباشرة، بقصد ضريبة المشتريات على وجه الخصوص، سجلت في شهر نيسان ارتفاعاً طفيفاً، أقل من ١٪، وبلغت نسبة ٠,٣٪، وفي الأشهر الأربعة الأولى من هذا العام، ارتفعت مداخيل ضرائب المشتريات والجارك بنسبة ٩,٤٪.

وحسب وزارة المالية فإن العجز المالي في الموازنة العامة بلغ في الأشهر الـ١٢ الماضية، بمعنى حتى نهاية نيسان، نسبة ٠,٦٪، أي أقل من ١٪، علماً أنه حسب مخطط ميزانية ٢٠٢٢، فإن العجز سيكون ٣,٨٪ من إجمالي حجم الناتج المحلي العام. وتقول السلطة الاقتصادية الإسرائيلية الرسمية في الأشهر الأربعة الأولى من العام الجاري ٢٠٢٢، «صدمت» جميع الخبراء وأسكتتهم، وكتبت: «لقد فهم الجميع أن الاقتصاد الإسرائيلي كان يسير بسرعة، وترك الغبار على أزمة كورونا، لكن لم يتوقع أحد قوة الأرقام؛ زيادة بنسبة ٢٧,٣٪ في الإيرادات الضريبية مقارنة بالعام السابق، وهذا هو ثالث أفضل رقم على الإطلاق مقارنة بالإيرادات البالغة ٢٨,٩٪ و٢٩,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي المسجلة في عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٠ (على التوالي)».

وتقول أزلوروزوف إن «ما أضاف إلى الاحتفال القائم في الأوساط الاقتصادية الرسمية، هو زيادة معتدلة نسبياً في الإنفاق الحكومي، فمُنذ بداية العام زاد الإنفاق بنسبة ٣٪، وليس بنسبة ٦٪ كما هو مخطط في الميزانية. ويبدو أن الحكومة تأخذ وقتاً للبدء والخروج من الآثار السلبية للميزانية المؤقتة التي انتهت في تشرين الثاني الماضي فقط، حينما أقرت ميزانية رسمية متأخرة للعام الماضي، ومعها للعام الجاري، وبالتالي فإن معدل الإنفاق لا يزال منخفضاً نسبياً. وكل هذه العوامل مجتمعة، خفضت العجز إلى أقل من ١٪، مما أدى إلى ضم العام ٢٠٢٢ بشكل شبه مؤكد، إلى نادي أعظم السنوات على الإطلاق، حيث انطلق الاقتصاد الإسرائيلي إلى الأمام، بدون أن يتمكن أي شيء من إيقافه».

وترى أزلوروزوف أنه «يمكن تقديم تفسير للزخم التاريخي للعام الجاري، بأنه مزيج نادر من التعافي من أزمة كورونا، مع ملء الاقتصاد بشكل مفاجئ تقريباً لنفقات الإغلاق التي استمرت عامين. الاقتصاد الإسرائيلي مرر بشكل خاص، وقدرته على التعافي من الأزمات استثنائية» بحسب تعبير الكاتب.

يشار إلى أن موجة الغلاء في السوق الإسرائيلية ما تزال مستمرة، وتتفاقم، حسب التقارير الاقتصادية التي تصدر تباعاً.

لعضو الكنيست يومطوف خلفون من الكنيست، والذي دخل إلى الكنيست بعد تشكيل الحكومة الحالية، في إطار ما يسمى «القانون الخروجي»، الذي يجيز للوزراء الاستقالة من عضوية الكنيست، ليدخل التالي في قائمة مرشحي الحزب إلى الكنيست، ويكون باستطاعة الوزير العودة إلى عضوية الكنيست باستقالته من الحكومة، وهذا ما تم.

وبحسب ما نشر، فإن خلفية القرار تعود إلى شعور بينيت ومعه زملاءه في الكتلة بأن خلفون يستعد للانسلاخ عن الكتلة، والانضمام إلى المعارضة، ما يفقد الائتلاف ثانياً آخر ويجعله ائتلاف أقلية. وهذا الشعور تعزز بعد أن تغيب خلفون يوم الأربعاء من الأسبوع الماضي عن عدة جلسات تصويت في الهيئة العامة، وبادر لتسويق إعلامي له بعد اقتحامه المسجد الأقصى المبارك، في سعي لتأجيج الأوضاع أكثر في الائتلاف.

واتفق بينيت مع الوزير المستقيل كهانا على أن يصبح الأخير نائباً لوزير الشؤون الدينية، مع كامل صلاحيات الوزير، الذي سيكون في هذه الحالة رئيس الحكومة أو وزيراً آخر يحمل هذه الحقبة شكلياً.

وتنتهي الدورة الصيفية الحالية في الأسبوع الأخير من شهر تموز المقبل، وفي حال وصلت الحكومة إلى ذلك التاريخ ولم يتم حل الكنيست، فإن الانتخابات البرلمانية لن تكون هذا العام، لأن الدورة الشتوية للكنيست تبدأ في الأسبوع الأخير من شهر تشرين الأول المقبل، وخلال العطلة البرلمانية لا يمكن حجب الثقة عن الحكومة أو حل الكنيست، إلا إذا طلبت الحكومة ذلك.

هجرة الأوكرانيين دون التوقعات

قال تقرير رسمي صدر في نهاية الأسبوع الماضي إن أعداد المهاجرين من أوكرانيا، بفعل الحرب الدائرة هناك، حتى نهاية شهر نيسان الماضي، جاءت أقل من التوقعات، وبعد مرور أكثر من شهرين على الحرب حتى ذلك التاريخ، فإن عدد من وصلوا من أوكرانيا ك مهاجرين، ينطبق عليهم ما يسمى «قانون العودة» الإسرائيلي، لمس ٥ آلاف مهاجر، بمعنى أن ليس كلهم من اليهود المعترف بيهوديتهم، بل إن قسماً منهم هم ليسوا يهودا بموجب التعريف الديني لليهود، ولكن لهم أصولاً يهودية، مثل أن يكونوا أبناء أب يهودي. وهذا العدد لا يشمل ألفاً كثيرة من اللاجئين الذين لا يسري عليهم القانون الإسرائيلي المذكور، وقد اضطرت إسرائيل لاستيعابهم بعد ضغوط دولية، إذ رفضت بداية استقبالهم، وعلى الرغم من ذلك فإنها رفضت دخول أعداد كبيرة أخرى من اللاجئين.

وحسب التقرير، فقد وصل إلى إسرائيل حتى نهاية نيسان الماضي، ٤٩٨٠ مهاجراً من أوكرانيا وحدها، يسري عليهم القانون، وحصلوا فوراً على الجنسية الإسرائيلية الكاملة. وترى إسرائيل أنه على الرغم من أن الهجرة أقل من التوقعات، وأن غالبية الأوكرانيين أبناء الديانة اليهودية ومن يسري عليهم «قانون العودة» الإسرائيلي، من الذين غادروا وطنهم إلى دول أوروبية، فإن نحو ٤٦١٠ أوكرانيين، ويقف لهم الهجرة إلى إسرائيل ك مهاجرين، هم في مراحل مختلفة من الإجراءات، وقد تهاجر أغلبيتهم إلى إسرائيل لاحقاً، حسبما قالته وزارة الهجرة الإسرائيلية.

ويشار إلى أنه حسب تقرير صدر في النصف الأول من نيسان الماضي، فإن ٦٠٪ من الذين تدفقوا على إسرائيل حتى تلك الأيام، كانوا في عداد لاجئين، وليسوا مهاجرين، وتم منحهم إقامة مؤقتة، إلى حين ترحيلهم بعد انتهاء الحرب في وطنهم، ولم تظهر معطيات جديدة بهذا الشأن في التقرير الأخير، الصادر في الأسبوع الماضي.

واللافت في التقرير الإسرائيلي أن المهاجرين بموجب القانون إياه، من روسيا، كان عددهم حتى نهاية نيسان الماضي كبيراً نسبياً، بسبب الأزمة الاقتصادية المتوقعة لروسيا، وبلغ عددهم ٣٨١٤ روسيا، وهؤلاء يشكلون نحو ٥٠٪ من إجمالي المهاجرين من روسيا في العام الماضي ٢٠٢١.

وكانت الحكومة الإسرائيلية قد استعدت في وقت مبكر، لاستيعاب عشرات آلاف المهاجرين من أوكرانيا أساساً، وأيضاً من روسيا، حسب توقعاتها، وشرعت في البحث عن تمويل لمبادرات الشواكل، على أساس أن كل مهاجر بموجب «قانون العودة»، يكلف الخزينة الإسرائيلية بما بين ٨٠ ألفاً إلى ١٠٠ ألف شيكل، ما يعادل ٢٣ ألفاً إلى ٢٩ ألف دولار، لكن هذه ميزانية تصرف على كل فرد في عائلة، بينما هناك صرف أعلى للمسنين، وذوي الاحتياجات الخاصة، الذين يقع كل عبء الصرف على حياتهم على الخزينة العامة.

وبحسب تلك التقديرات، فإنه في حال وصل إلى إسرائيل ما بين ٣٠ ألفاً إلى ٥٠ ألف شخص ممن يستحقون الهجرة بموجب «قانون العودة»، فإن على الحكومة أن تدفع ما بين ٤ مليارات إلى ٥ مليارات شيكل كحد أدنى، ١,١٧ مليار إلى ١,٤٧ مليار دولار.

لكن هذه الكلفة ليست وحدها، بل هناك الصرف على من هم في عداد لاجئين

كتب بروهوم جرابينسي:

انتهى الأسبوع البرلماني الأول للدورة الصيفية في الكنيست الإسرائيلي، بما يدل على لجم أزمة الائتلاف القائمة، وإبعاد مرحلياً لاحتمال الانتخابات المبكرة. لكن حينما يكون مصير الائتلاف متوقفاً على قرار نائب واحد فقط، من أي كتلة كانت، ويتحول إلى ائتلاف أقلية برلمانية، فإن كل الاحتمالات تبقى قائمة.

في المقابل، وفي ملف الشؤون الحكومية والاقتصاد، فإن أعداد المهاجرين من أوكرانيا حتى نهاية نيسان الماضي جاءت أقل من التوقعات، إلا أن الحكومة أبقت حتى الآن على تقليص الميزانية العامة، لتمويل استيعاب الهجرة، على الرغم من الفائض الكبير في جباية الضرائب، والانخفاض الحاد في عجز الموازنة.

لقد اجتازت الحكومة اقتراحين لحجب الثقة، وهذا كان متوقفاً، إذ إن حجب الثقة يحتاج إلى أغلبية عددية لا تقل عن ٦١ نائباً، وهذا العدد ليس قائماً حتى مطلع الأسبوع الجاري. ففي اليوم الأول لعمل الهيئة العامة للكنيست، قاطعت كتلة القائمة العربية الموحدة، الجلسات، بموجب قرارها بتجميد عضويتها في الائتلاف، الذي سنرى لاحقاً هنا أنه انتهى بعد يومين.

كما أن النائبة عديت سليمان من كتلة «يميناء» التي يترأسها رئيس الحكومة نفتالي بينيت، التي أعلنت في السادس من نيسان الماضي انسحابها من الائتلاف ليلقى مع ٦٠ نائباً، انسحبت من التصويت على حجب الثقة، كي لا تصوت ضد الحكومة، وبذلك تتعرض لاحتمال اعتبارها نائبة «منفصلة» بموجب القانون الإسرائيلي، الذي يحرمها من حقوق الانتخابات المقبلة، ضمن أي من الأحزاب الممثلة حالياً في الكنيست، وهذا ما حصل لزميلها السابق في الكتلة عميحاي شيكلي، الذي يواصل تصويته ضد الحكومة.

في جلسة التصويت على اقتراحي حجب الثقة، صوتت القائمة المشتركة المعارضة ضد اقتراح حزب الليكود، وانسحبت في القاعة لدى التصويت على اقتراح كتلة شاس، ولكن في كلتا الحالتين، فإن تصويت كتلة القائمة المشتركة ما كان سيهدد أو ينفذ الحكومة الحالية.

وشارت ضجة على تصويت القائمة المشتركة ضد اقتراح حجب الثقة الذي قدمته كتلة الليكود، إذ إن «المشتركة» صوتت ضد الاقتراح، لأنه يشمل، بموجب القانون، طلب تكليف زعيم الليكود بنيامين نتنياهو بتشكيل الحكومة الجديدة، وهذا ما أرادت المشتركة تأكيد معارضتها له.

وتبين أن تصويت القائمة المشتركة ضد اقتراح الليكود ليس جديداً، إذ إن المشتركة صوتت ضد كل اقتراحات الليكود لحجب الثقة عن الحكومة للسبب ذاته، لكن هذا لم يظهر في تغطية وسائل الإعلام، وأثير الأسبوع الماضي على خلفية الأزمة الائتلافية.

وبعد يومين، أي يوم الأربعاء الماضي، أعلنت «القائمة العربية الموحدة» عودتها إلى الائتلاف والتصويت معه في الهيئة العامة واللجان البرلمانية. ومثل هذا القرار كل كتل المعارضة، وبضمنها «القائمة المشتركة»، تسحب اقتراحات حل الكنيست، لأن سقوط الاقتراح سيحرم المعارضة من عرض الاقتراح مجدداً، إلا بمرور ٦ أشهر على التصويت الأخير عليه.

وبمعنى هذا المشهد الحاصل جمود الأزمة الائتلافية، وتأجلاً مرحلياً لاحتمال الانتخابات المبكرة؛ لكن لا أحد يستطيع أن يتوقع متى يقرر أحد نواب الائتلاف، وخاصة من نواب كتلة «يميناء»، التمرد على حزبه، وينشق عنه، مثل المفاجأة التي أحدثتها النائبة سليمان السابق ذكرها، بانسحابها من الائتلاف.

في المقابل، لا توجد على أجندة الحكومة مشاريع قوانين ذات خصوصية، تهدد عدم إقرارها بقاء الحكومة والائتلاف؛ فحتى الآن ما هو مطروح لسلسلة قوانين ذات طابع اجتماعي، قد تحظى بتأييد القائمة المشتركة، كما أنه سيكون مرجحاً لبعض كتل المعارضة التصويت ضدها.

في اليوم الأول لبداة الدورة الصيفية الأسبوع الماضي، ألمح بعض قادة الائتلاف الحاكم إلى إمكانية توسيع الائتلاف من خلال ضم إحدى كتل المتدينين المترمتين، الرديديم، والتلميح أقوى بشأن كتلة شاس، إلا أن هذه الكتلة، والكتلة الثانية- يهدوت هتوراة، سارعتا لإصدار بيان تؤكدان فيه سعيهما لإسقاط الحكومة الحالية. ما يعني أنه لا مجال للحكومة لاستعادة الأغلبية البرلمانية المطلقة رغم هشاشتها، إلا إذا عاد أحد النائبيين المتمردتين في كتلة «يميناء» إلى الائتلاف، لكن هذا أيضاً، لا مؤشرات له حتى مطلع الأسبوع الحالي.

«يميناء» تعزز كتلتها

وفي تطور لافت في مطلع الأسبوع الجاري، اتفق رئيس الحكومة نفتالي بينيت مع وزير الشؤون الدينية من حزبه، متان كهانا، على الاستقالة من منصبه الوزارى، ليستعيد عضويته البرلمانية، وبالتالي تتم إقالة فورية



(شيشخو)

اعداء شرطة الاحتلال على جنازة شيرين أبو عاقلة في القدس المحتلة يوم ١٣ الجاري.

وقائع الرواية الإسرائيلية بشأن استشهاد شيرين أبو عاقلة.. من الإنكار إلى الانهيار والتمسك بهامش الشك!

عن مقتل أبو عاقلة سيكون صعبا من دون الحصول على الرصاصة القاتلة، على حد تعبيره. كما أكد أنه كان لدى الجنود الإسرائيليين مجال رؤية واضح، لكن الرصاصة ربما ارتطمت بأرض أو حائط، ثم أصابت شيرين، وفق قوله.

استنكار استشهاد محمد الدرة.. وتدمير برج الجلاء
أشارت عملية قتل شيرين أبو عاقلة بتمسك الجيش الإسرائيلي بروايات فنتها القاتع وعمليات التوثيق، فحتى الآن ترفض إسرائيل الإقرار بمسؤوليتها عن قتل الطفل محمد الدرة مع انطلاق انتفاضة الأقصى العام ٢٠٠٠، والذي وثق لحظات إطلاق النار عليه بصور قناة فرانس ٢ في قطاع غزة. وادعى جيش الاحتلال أن الدرة أصيب برصاص فلسطيني خلال تبادل إطلاق النار بين قواته ومسلحين فلسطينيين. وفي اليوم التالي اقتحمت جرافات الاحتلال المنطقة وجرفتها، مدمرة كافة الأدلة التي قد تكشف عن مصدر الرصاص عبر فحص الجدار الذي كان يحاول الطفل محمد الدرة ووالده الاحتماء من الرصاص عنده.

حتى أن هذه الرواية تعرضت للتضييق في فرنسا، ففي العام ٢٠٠٤ رفع المحلل الإقليمي الفرنسي فيليب كارسينتي قضية ضد قناة فرانس ٢ متهمًا إياها بالتلاعب بالشريط المشهور لمحمد الدرة، ومدعيًا أن القناة فركت التصوير، ما أدى إلى إطلاق حملة مناهضة للسامية ضد اليهود في العالم، واستمرت المحاكم الفرنسية تدين وتتغصن أحكامها في القضية حتى العام ٢٠١٣ حين دانت محكمة الاستئناف في باريس كارسينتي بتهمة التشهير بالقناة الفرنسية، وفرضت المحكمة عليه غرامة مالية قدرها سبعة آلاف يورو.

كما أعادت محاولات الاحتلال قلب الرواية في قتل أبو عاقلة، قصف الاحتلال وتدميره برج الجلاء في قطاع غزة حيث كانت مقار قناة «الجزيرة»، ووكلت الأنباء الأميركية أسوشيتد برس وغيرهما. وادعت سلطات الاحتلال في روايات متناقضة وجود مقار عسكرية لحركة «حماس» في الموقع، الأمر الذي لم تتمكن إسرائيل من إثباته بالمطلق.

سعي لتحميل أبو عاقلة مسؤولية مقتلها حتى لو كان الرصاص إسرائيليًا!

المحلل العسكري في «هآرتس» عاموس هرنيل كتب عن حرب الرواية هذه، منتقدا سلوك المسؤولين الإسرائيليين، وقال هرنيل: «فور وفاة شيرين أبو عاقلة في جنين، شرع قادة إسرائيل والمتحدثون الرسميون بممارسة رقصه أخلاقية في جيوش العالم، وسارع كبار المسؤولين والمعلقين والعديد من الصحفيين المتطوعين إلى نفي الاتهامات والتلميحات حول المسؤولية الإسرائيلية عن الحادث المأساوي. وأوضحوا أن الفلسطينيين هم المسؤولون عن مقتل مراسلة الجزيرة، بسبب الإرهاب الذي يقومون به، والذي يجبر الجيش الإسرائيلي على الدخول إلى أعماق الضفة الغربية. كما أن الفلسطينيين مذنبون بإطلاق النار لأن الجيش يطلق الرصاص بشكل منضبط ودقيق. بل كان هناك من ذهب إلى حد اتهام أبو عاقلة بالمسؤولية عن وفاتها، بالقول إنها ناشطة مدفوعة الأجر تعمل لصالح أعدائنا... ومنذ اللحظة التي اختارت فيها الدخول إلى منطقة القتال فإنها وضعت دمه على كفها!»

إصرار إسرائيل على الحصول على الرصاصة القاتلة، ومع تحديدها الجندي الذي يرجع أنه هو الذي قتل شيرين، فقد يعمد الجيش إلى تزوير هذه الأدلة، بحيث تصبح بندقية الدبعي هي مصدر هذه الرصاصة في عملية تزوير للأدلة. إن انعدام أخلاقيات النظام السياسي والعسكري الذي يحاول أن يبرئ نفسه من جريمة قتل شيرين أبو عاقلة واقتحمت قواته منزلها يوم مقتلها، وهاجم بكل وحشية المشيعين في جنازتها، وتقريبا أسقط نعشها أرضا، وأقر بأنه «تمكن من الحصول على صور التصوير الطبقي الخاصة بجثة شيرين»، لن يردعه شيء عن تزوير الأدلة لتبرئة جنوده وإصاق التهمة بالفلسطينيين، عبر الدليل المادي الوحيد الذي باتت إحدى أدواته لديهم وهي البندقية التي كانت تخص الأسير الدبعي.

تجاهل تام للشهود ولتحقيقات متطابقة

بدا واضحا أن سلطات الاحتلال تجاهل بشكل تام كافة الروايات والشهادات والتحقيقات الصحافية التي تشير إلى أن الجيش هو مصدر الرصاص القاتل، فطاقم الصحفيين الذين وصلوا الموقع قالوا إنهم نزلوا من مركباتهم مقابل جنود الاحتلال، وقال الصحافي الجريج علي السمودي لبي بي سي إن الصحفيين كان يرتدون السترات الواقية الصحافية والخوذ، وبقوا نحو خمس دقائق حتى يرى الجنود أنهم صحافيون، لكن لحظة تقدمهم أطلق الجنود الرصاص عليهم، فطلب من شيرين التراجع وأدار ظهره للجنود فأصابته رصاصة بالظهر، وكانت شيرين تصرخ «علي تصابوب، علي تصابوب»، وكذب السمودي رواية الاحتلال حول وجود أي سلاح في الموقع أو وجود اشتباك مسلح في موقعهم مؤكدا أن الذين كانوا موجودين هم إضافة إليه طاقم «الجزيرة» وثلاثة صحافيين يعملون مع مؤسسات أخرى، وأكد أن مصدر الرصاصة كان الموقع الذي تواجدت فيه مركبات الجيش الإسرائيلي.

وفي تقرير للصحافي عميد شحادة في قناة «التلفزيون العربي» تتبع شحادة مسارا من الموقع الذي كان المسلح يطلق منه النار في الرقاق، وصولا إلى موقع الجنود ومن ثم موقع إصابة شيرين أبو عاقلة، وأظهر تحقيقه الميداني أن هناك أرزقة ومسارات برأويا حادة ومبنى مدرسة مرتفعة تجعل إمكانية إصابة شيرين برصاص المسلح أمرا مستحيلا. كما بين اتجاه الرصاص الذي اخترق أعصان الشجرة التي سقطت تحتها شيرين أنه جاء من ناحية الموقع الذي كان فيه الجنود، ما يتطابق تماما مع رواية السمودي.

كما كشف تحقيق للجزيرة عن تحليل بيانات موقع الاغتيال وجود أبو عاقلة في مرمى قوات الاحتلال، وفند التحقيق الرواية الإسرائيلية الأولية التي تحدثت عن احتمال استهدافها برصاص فلسطيني.

ونقلت «الجزيرة» عن صحيفة «دول ستريت جورنال» الأميركية تصريحات لمسؤول عسكري إسرائيلي قال فيها إنه لا يمكن استبعاد أن تكون الرصاصة التي قتلت مراسلة الجزيرة صادرة من الجانب الإسرائيلي.

وقال المسؤول العسكري إن الجيش الإسرائيلي حدد حالة إطلاق نار جرت يوم الأربعاء من قبل الجانب الإسرائيلي، يعتقد أنها تسببت في مقتل صحافية «الجزيرة»، وأشار المسؤول الإسرائيلي إلى أن تحديد المسؤول

الجيش قال إن المسافة بين الجيب وبين شيرين كانت نحو ٢٠٠ متر. وتم تقديم خلاصة هذا التحقيق لرئيس أركان الجيش أفيغ كوخافي.

خلال نقاش في هيئة الأركان: رصاصة إسرائيلية هي احتمال مرجح

مساء اليوم ذاته، ذكرت القناة ١٢ العبرية أنه وخلال نقاش داخلي لهيئة الأركان جرى الخميس، بين قادة كبار في الجيش بينهم رئيس الأركان كوخافي، ذكر أن الإمكانية الأرجح هي أن يكون الجيش هو الذي نفذ عملية إطلاق النار الذي أدى إلى مقتل مراسلة «الجزيرة» شيرين أبو عاقلة، وقال مسؤولان شاركا في النقاش إن الفرضية هذه طرحت خلال النقاش، بالمقابل فإن الفلسطيني المطلوب الذي اعتقل اليوم في جنين (محمود الدبعي) قد يكون هو نفسه الذي ظهر وهو يطلق الرصاص في الرقاق في مخيم جنين في يوم مقتل أبو عاقلة، وأشار تقرير القناة ١٢ العبرية إلى أن الأميركيين تلقوا نتائج التحقيق الفلسطيني وسيتم نقلها لإسرائيل.

تركيز على الرصاصة وتجاهل للشهادات والتحقيقات الميدانية

لوحظ أن الهم الإسرائيلي الأول يتركز حول ضرورة حصول إسرائيل على الرصاصة التي استخرجت من رأس أبو عاقلة لفحصها، وكذلك التركيز على شخص الشاب الذي ظهر وهو يطلق النار في أحد أرزقة مخيم جنين، مع محاولة إصاق مقتل شيرين به، ففي بداية الحدث نشرت صور شيرين إلى جانبها صور المسلح وهو يطلق النار، وصباح الجمعة اقتحمت قوة من جيش الاحتلال المنطقة ذاتها، وفقدت حسب صحيفة «يديعوت أحرونوت» مهمتين في وقت واحد، قوة توجهت إلى موقع إصابة شيرين أبو عاقلة وزميلها علي سمودي للمساعدة في التحقيق في الحادث، وقوة حاصرت منزلا وقصفته بالصواريخ واعتقلت المطارد محمود الدبعي وعلى الأرجح استولت على بندقيته. صحيفة «يديعوت أحرونوت» لمحت مساء الجمعة إلى أن «الهدف من الغارة على جنين هو مطلق النار في حادثة الصحافية»، ونشرت مع الخبر صورتين واحدة قديمة للمطارد وأخرى من مقطع فيديو إطلاق النار، مع التركيز فيها على حذاء الشاب المتشابه في الصورتين، وتشابه الملابس والهيئة العامة والبندقية.

ويبدو أن إسرائيل سعت إلى اعتقال الدبعي حيا، بعكس العمليات السابقة التي كانت تهدف إلى اغتيال المدانين. إذ نفذت ما تسمى سياسة «بندقية الضغط» العسكرية التي تجبر المطارد على تسليم نفسه في النهاية. وحسب شهادات نشرت على مواقع التواصل الاجتماعي لوالد محمود الدبعي، فإن الجيش تمكن من اعتقال جده بعد ساعات من الاشتباك، إثر نفاذ رصاص سلاحه.

هل يمكن أن تزور إسرائيل

سلاح الجريمة وتلفها بالفلسطينيين؟

الآن قد تكون بجوزة الجيش الإسرائيلي بندقية الشاب الفلسطيني الذي أثبتت تحقيقات حقوقية وصحافية عدة استحالة أن تكون رصاصاته هي التي قتلت شيرين أو أصابت زميلها السمودي. مع كل هذا التحرك ومع

ستحول هذا الملف إلى محكمة الجنايات الدولية،.

غانتس: جنودنا لا يطلقون النار على الصحافيين عن قصد!

من على منصة الكنيست أيضا، نفى وزير الدفاع الإسرائيلي بيني غانتس مسؤولية الجيش عن إطلاق النار على أبو عاقلة، وقال «إن جنود الجيش لا يعتدون أبدا على الصحافيين بشكل مقصود، وكل محاولة للتلميح إلى ذلك لا أساس لها، وكل اتهام لهيئات الإعلام الإسرائيلية خاصة المتحدث باسم الجيش من قبل أعضاء كنيست وغيرهم ليست صحيحة»، وأضاف غانتس يوم مقتل أبو عاقلة أن «المعطيات الأولية من تحقيق أجراه الجيش في الساعات الأخيرة تظهر أنه لم يتم تحديد إطلاق نار باتجاه الصحافية، لكننا سنواصل التحقيق، بالمقابل شاهدنا مقاطع فيديو من المنطقة تظهر إطلاق نار كثيف وعشوائي من قبل إرهابيين فلسطينيين».

بداية التراجع..

بعد ظهر اليوم ذاته، وبعد تمسك إسرائيل سياسيا وعسكريا وحتى صحافيا بالرواية التي تيرى جنود الاحتلال من إطلاق النار على أبو عاقلة، بدأت الرواية الرسمية الإسرائيلية بالتراجع، وظهر رئيس أركان الجيش أفيغ كوخافي في مقطع فيديو قال فيه بعد مقدمة عن «إطلاق نار كثيف على قواتنا وعشوائيا ودون تمييز على كافة الاتجاهات»، إنه «بعكس المرسلات التي قتلت آنذاك كانت في منطقة تبادل إطلاق نار، وفي هذه المرحلة لا يمكن تحديد مصدر الرصاصة التي قتلتها» (-) وللتوصل للحقيقة أقمنا طاقما خاصا ليستوضح الوقائع ويعرضها بشكل كامل في أسرع وقت ممكن».

وذكرت صحيفة «هآرتس» نقلا عن تحقيق الجيش الإسرائيلي، أن أبو عاقلة كانت على بعد ١٥٠ مترا من القوات الإسرائيلية لحظة استهدافها بالرصاص، وقالت الصحيفة إنه «لا يزال من غير الواضح ما إذا كانت قتلت بنيران إسرائيلية أو برصاص مسلحين فلسطينيين حسب تحقيق أولي أجراه الجيش الإسرائيلي».

وأشارت الصحيفة إلى أن التحقيق أظهر أن جنودا من «وحدة دودوفان» أطلقوا عشرات الرصاصات خلال اقتحام جنين، ولكن حتى الآن لا يمكن تحديد إن كان إطلاق نار إسرائيلي أو فلسطيني هو الذي قتل مراسلة «الجزيرة». وأفادت الصحيفة أن الرصاصة التي أصابت أبو عاقلة هي من عيار ٥،٥٦ ملم وأطلقت من بندقية «إم ١٦»، وأضافت «أن هذه البنادق يستخدمها كل من الجيش الإسرائيلي والمسلحون الفلسطينيون، لذلك فإن هذه المعلومات غير كافية لتحديد مصدر الرصاصة، وإن فحص المذخرفات الحثائي (الباليستي) للرصاصة سيلقي الضوء على ذلك». كما ذكرت صحيفة «هآرتس» أن خلاصة تحقيق غير نهائي للجيش أكدت أنه لا يمكن تحديد مصدر الرصاصة التي أصابت أبو عاقلة. وحسب التحقيق الذي أجري في قيادة المنطقة الوسطى في الجيش، فإن هناك إمكانية لنيران النيران، إما أن مسلحين فلسطينيين أطلقوا النار بشكل عشوائي باتجاه مركبات عسكرية وهو الاتجاه ذاته الذي كانت فيه الصحافية، أو أن جنديا أطلق النار من داخل جيب عسكري باتجاه مشتبه به كان قرب أبو عاقلة.

كتب خلدون البرغوثي:

منذ الدقائق الأولى للإعلان عن استشهاد مراسلة قناة «الجزيرة» الأربعاء الماضي، اتهمت إسرائيل عبر سياسيتها وعسكريتها وحتى الكثير من صحافييها فوراً المسلحين الفلسطينيين بالمسؤولية عن إطلاق الرصاص الذي أصاب شيرين وزميلها علي السمودي، ونفى المتحدثون الرسميون والمعلقون بدءا من رئيس الحكومة الإسرائيلية وصولا إلى استوديوهات الأخبار وعناوين الصحافة العبرية بشكل قاطع مسؤولية الجيش عن إطلاق الرصاص على الطواقم الصحافية خلال العملية العسكرية في مخيم جنين.

لكن هذه الرواية بدأت ساعة فساعة بالتراجع من الإنكار التام بداية، إلى القول إن من الصعب تحديد مصدر الرصاصة التي أصابت شيرين، ثم ترجيح إمكانية أن تكون الرصاصة أطلقت من قبل الجنود الإسرائيليين، مع الإبقاء على هامش واسع للشك في الرواية عبر الادعاء بصعوبة تحديد مصدر إطلاق الرصاصة التي أصابت شيرين، اللافت للنظر أن موقع ٠٤،٠٤ اليميني نشر بعد أقل من ساعة على مقتل شيرين إلى أن أبو عاقلة خبرا يقول: «قواتنا أطلقت النار وأصابت عددا من المخربين في منطقة جنين»، ولم تقع أي إصابات في المخيم صباح ذلك اليوم سوى شيرين وعلي السمودي.

بينييت: ادعاءات لا أساس لها

في كلمة أمام الكنيست في اليوم ذاته الذي قتلت فيه شيرين، قال رئيس الحكومة الإسرائيلية نفتالي بينيت: «خلال عملية للجيش أطلق مسلحون فلسطينيون النار بشكل غير دقيق وعشوائي وغير منضبط، وردت قواتنا على مصادر النيران بشكل دقيق ومنضبط وبمسؤولية، خلال تبادل إطلاق النار أصيبت وقتلت بشكل مؤسف الصحافية في «الجزيرة» شيرين أبو عاقلة، في السلطة الفلسطينية سارعا إلى اتهام إسرائيل ووجه رئيس السلطة اتهامات لا أساس لها حتى قبل إجراء تحقيق، وحسب المعطيات الأولية لدينا فإن هناك احتمالا كبيرا أن تكون الصحافية أصيبت برصاص المسلحين الفلسطينيين».

وأشار بينيت إلى أن إسرائيل عرضت على الجانب الفلسطيني إجراء تحقيق مشترك لمعرفة الحقيقة لكن الفلسطينيين رفضوا ذلك.

لكن صحيفة «هآرتس» كشفت عن أن إسرائيل أعلنت أنها عرضت التحقيق المشترك على الفلسطينيين وأن الفلسطينيين رفضوا العرض، حتى قبل أن يعلموا به وقبل أن يصلهم العرض أصلا، وحسب تقرير لكل من مراسلي «هآرتس» ينيف كوفوفيتش وجاكي خوري ونوعا شيفيل فإن الناطق باسم الجيش ران كوخاف كان المسؤول الإسرائيلي الأول الذي عرض على الفلسطينيين إجراء تحقيق مشترك، ثم قال بينيت إن الفلسطينيين رفضوا هذا العرض، ونقلت «هآرتس» عن مسؤول فلسطيني قوله «لم يتوجه إلينا أحد، من يريد تحقيقا مشتركا يعرف العنوان الذي يجب التوجه إليه».

كما أكد وزير الشؤون المدنية الفلسطيني حسين الشيخ ادعاءات بينيت وكتب على تويتر: «ننفي ما أعلنه رئيس حكومة الاحتلال عن توجيههم للسلطة الفلسطينية بإجراء تحقيق في اغتيالها، ونؤكد أن السلطة الفلسطينية

تطبيق السياحة التوراتية «عامود عنان (السحاب)».. استعمار الضفة من خلال روايات عبرية ذات أهداف سياحية!

كتب وليد حباس:



يسميه الفلسطينيون المقيمون في مدينة البيرة «حي الجنان» لكنه اسم لعين ماء تدعى «عين جنيم» أخذت اسمها من قرية توراتية قديمة تحمل الاسم نفسه، وقرية «عين جنيم» مذكورة لدى أوسيبوس، أحد كبار أساقفة قيسارية (القرن الرابع للميلاد)، وهي واحدة من القرى القريبة من بيت إيل التوراتية. وعلى ما يبدو، عندما جاء الفلسطينيون، أقاموا على أنقاض البئر منتزها فيه ألعاب للأطفال! [بالقرب من جامع العين]. على بعد عدة مئات من الأمتار إلى الشرق من هذه العين، تبدأ حدود المنطقة المصنفة «ج» التي بداخلها أقيمت مستوطنات للصهيونيين المتدينين، أهمها بساغوت، التي تحتوي بداخلها «خربة بيسيا». هذه الخربة هي أنقاض لقرية كنعانية قديمة أقيمت عليها لاحقا قرية عبرية إبان فترة الهيكل الأول والهيكل الثاني وصولا إلى العصر البيزنطي. ويمكن رؤية الخربة الكنعانية وشواهدا عبرية من خلال بقايا المباني وكهوف الدفن. وعلى ما يبدو، فإن كل الدلائل تشير إلى أن القرية العبرية المقصودة هي قرية «هاعي»، وهي ثاني قرية سيطر عليها يشوع بن نون في «يهودا والسامرة»، وتقع على الطريق بين «يريسحو» (أي مدينة القمر، من يريح، أو أريحا) وبين بيت إيل.^(١)

هذا الوصف التوراتي لجغرافيا الضفة الغربية نجده في تطبيق الخرائط والملاحة المسمى «عامود عنان»، وهو أحد أهم التطبيقات التفاعلية المستخدمة من قبل المستوطنين في الضفة الغربية لنسج صلات روحانية، قومية وسياحية، مع الجغرافيا الفلسطينية.

تستعرض هذه المقالة هذا الموقع الإلكتروني، وظيفته، واستخداماته الإسرائيلية، بالإضافة إلى دوره في إعادة كتابة تاريخ المكان وفق سردية صهيونية توراتية.

تطبيق «عامود عنان»

يعود اسم «عامود عنان» إلى فترة ضياء اليهود في صحراء سيناء، حيث أرسل لهم الله، خلال ساعات النهار، عموداً من السحاب (بالعبرية: «عنان» تعني سحابة) يمتد من الأرض وحتى السماء ليسير معهم ويرشدهم إلى طريقهم. ولم يكن لدى الصهيونيين التوراتيين ما هو أدل من هذا الاسم ليتم إطلاقه على تطبيق الملاحة والسياحة والذي يغطي كل «أرض إسرائيل» من البحر إلى النهر. فيمينا أن تطبيق ويز (Waze) الشهير، الذي بدأ كتطبيق إسرائيلي قبل أن يتم بيعه إلى شركة غوغل، هو تطبيق ملاحة للسائقين ويمكن استخدامه في الطرقات العامة والشوارع، فإن تطبيق «عامود عنان» هو تطبيق يلائم أكثر السياحة التوراتية. والقائمون على التطبيق يعرفون مهمته كالتالي: «تقديم خرائط لأرض إسرائيل، وإنشاء موسوعة جغرافية على الإنترنت، تكون متاحة للجمهور بشكل مجاني ولتكون أداة للمسافرين والطلاب ومحبي أرض إسرائيل».^(٢) ويقدم التطبيق أنواعا عدة من الخرائط لأرض إسرائيل، أهمها خرائط بلدية (وهي تبين حدود كل مجلس بلدي أو قروي بما في ذلك المستوطنات) وخرائط صناعي (تبين التضاريس الجغرافية). وخرائط PEF (وهي اختصار لصندوق استكشاف فلسطين Palestine Exploration Fund) وهي خرائط تعود إلى العام ١٨٨٠، وعلى الخرائط هناك مئات الآلاف من الإشارات الزرقاء التي وضعها المستخدمون بشكل تفاعلي، تشير إلى مواقع مملوكة، والمواقع المقصودة هي مواقع سياحية في طبيعتها، لكنها أيضا توراتية في أصلها، وتشمل آبارا، كهوفا، خربا، قرى مدمرة، قلاعا، نباتات كنعانية، مطلات، شوارع، عيون ماء، أحراشا وغيرها. وفي كل «موقع مملوكة»، هناك شرح مقتضب يعيد أصل المكان إلى التوراة، ويسعى إلى خلق رابطة صهيونية قومية ما بين الجغرافيا وشعب إسرائيل.

تم إنشاء التطبيق في العام ٢٠٠٤، وتم عرضه للاستخدام العام في العام ٢٠٠٧. وتم تطوير التطبيق من قبل المستوطن يواف روبا، الذي قال في معرض تسويقه للتطبيق إنه يريد أن يخلق

«عامود السحاب».. تكنولوجيا العصر في خدمة الأساطير والاستيطان.

ارتباطاً بين الطلاب والصغار الذي يتجولون في أرض إسرائيل والجغرافيا نفسها، «فعادة لا يدرك المتجولون الصهيونيين أين هم في أرض إسرائيل، وما هي المواقع التي تمتد على طول المسار الذي يسلكونه».^(٣) في المقابل، يوفر التطبيق ليس مجرد خرائط صماء، وإنما يتيح شرحاً توراتياً لكل المسار بحيث يدرك المتجول موقعه من كامل الرواية التوراتية التي لطالما نظرت إلى أرض إسرائيل كمكان غم في السابق بالأحداث العبرية، والمعارك، والاستيطان اليهودي، ومحاولات لبناء البلدات ومن ثم اعتداءات من الأعداء لتخريبها، وغيورها. ومنذ العام ٢٠١٤، يتوفر التطبيق على أجهزة android بالإضافة إلى أجهزة iOS. وفي آذار ٢٠٢٢، تم تحديث الخرائط من خلال إضافة طبقة ثلاثية الأبعاد تتيح للمتجولين، ومحبي المسارات، المرور بتجربة جديدة تبين الارتفاعات، التضاريس الجغرافية، بالإضافة إلى المعلومات التوراتية.

سياحة استعمارية في الضفة الغربية

أكثر ما يمكن أن يلفت الانتباه في هذا التطبيق، هو عدم اعترافه بالخط الأخضر، وتعامله مع كل البلاد كفضاء مفتوح للسياحة اليهودية، وكجزء واحد لا يتجزأ في خرائط التطبيق، تماما كما كان غير مجزأ في الرواية التوراتية القديمة. وبشكل خاص، فإن معظم أراضي الضفة الغربية هي أراض خالية، ومواقع طبيعية. فالمناطق الفلسطينية التي تحتوي على كثافة سكانية عالية تشكل فقط ١٢٪ من مساحة الضفة (مناطق «أ»). أما المناطق التي تحتوي على قرى فلسطينية فتشكل نحو ٢٨٪ من مساحة الضفة (مناطق «ب»). وباقي المناطق

الفلسطينية، على ما يبدو، لكي لا تبدو الخارطة خالية من المناطق التوراتية والمسارات السياحية في المدن الفلسطينية ذات الكثافة السكانية. ففي حال تم تصغير الخارطة لإلقاء نظرة من الأعلى على كل أرض إسرائيل، فإن هذه المناطق (مناطق السلطة الفلسطينية) ستبدو، في حال كانت خالية من الإشارات، كمناطق بيضاء، كأنها خارج الرواية التوراتية ولا توجد فيها قصص وحكايات عبرية قديمة. لكن التطبيق لا يفعل ذلك، وإنما يقدم كل أراضي الضفة الغربية باعتبارها مساحات ذات إرث عبري مكثف، وإن كانت بعض المناطق «لا ينصح بدخولها حاليا». مثلا، في منطقة قريبة من قرارة بني زيد (وهي في مناطق «أ»). تم وضع إشارة تقول: تم ذكر هذه المنطقة في «المشناه» لأنها تقع بين كاروت بني حسن وأوليس قرارة بني حسن! وكاروت بني زيد، والكاروت بالعبرية، على ما يبدو، تعني «ممر»، وكانت هذه الممرات تسمى قديما «ألفا لاين»، أي الممر الذي منه يتم جلب أجود أنواع النبيذ إلى الهيكل، كما هو مذكور في المشنوت الثامن والسادس (في المشناه). وعلى الرغم من عدم قدرة الإسرائيليين على الذهاب إلى هذه المنطقة حاليا، فإن الأمر لا يجب أن يعني، من وجهة نظر رواد التطبيق، أن تبقى خارج الرواية التوراتية التي يتم استعماؤها لهم المكان.^(٤)

(هوامش)

1. انظر الموقع الإلكتروني «عامود عنان» على الرابط التالي: <https://amudan.co.il/#/>. فيما يتعلق بـ «عين جنيم» فهي موجودة على إحداثيات 220755 / 645120، بينما خربة «هاعي» موجودة على إحداثيات 644920 / 221792.
2. تطبيق عامود عنان، «حول الموقع»، 2022. انظر الرابط التالي: <https://amudan.co.il/#/>.
3. أوريت أفيفي، في الذكرى الرابعة لموت أفيتار أفيفي، يواف روبا يطور تطبيقاً لإحياء ذكراه، 25 أيار 2014، موقع يوتيوب. انظر الرابط التالي: <https://www.youtube.com/watch?v=OaCnmV6ir-I>.
4. انظر الموقع الإلكتروني «عامود عنان» على الرابط التالي: <https://amudan.co.il/#/>. فيما يتعلق بـ ممر «ألفا لاين» فهو موجود على إحداثيات 212266 / 662272، بالقرب من قرارة بني زيد.

الآن في المكتبات

المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار»

«مختارات من الأدب العبري المؤسس»

قصص وروايات قصيرة 1890 - 1948

إعداد وتحضير:

هنيدة غانم، مالك سمارة، أنطوان شلحت



منظمة «هشومير هحداش»: الميليشيا الاستيطانية الأكبر في إسرائيل ومقاوم «الصندوق القومي» في النقب!



- من موقع المنظمة.

دونم، من خلال ١٦١٠ حراس، و٣٢٠ شخصاً منخرطين في البرامج التربوية والتثقيفية التي تطلقها في هذه المساحات، و٤٠٠ موظف دائم، و٤ مدارس زراعية، علماً أن المنظمة تُشير إلى أن هناك قرابة ٥٠٠٠٠ متطوعٍ انخرطوا في برامجها وفي الحراسة منذ تشكّلها العام ٢٠٠٧^(٤). وهذا يفتح الباب للتساؤل عن الجهات التي تدعم وتمول هذه المنظمة وأنشطتها المختلفة.

تركّز المنظمة في تعريفها نفسها على أنها تقوم بعملية «حماية» للأراضي من الجرائم الزراعية- على حدّ تعبيرها- وأنها ليست تابعة، أو لها أي ارتباطات بتيار سياسي مُحدّد، وعلى الرغم من أنها أشارت في تأسيسها إلى أنها «تعمل بسروح الصهيونية المبائية في الماضي»، فإن ارتباطها باليمين الإسرائيلي وأحزابه واضح، سواء من خلال الأشخاص الذين شغلوا عضويتها، أو حتى من خلال التمويل الذي تحصل عليه؛ فقد كان من أبرز الشخصيات التي حضرت المؤتمر التأسيسي للمنظمة، والذي انعقد في العام ٢٠٠٨ بالتزامن مع ذكرى إحياء يوم الأرض للفلسطينيين (٣٠ آذار)، عضو الكنيست اليميني إيفي إيتام من حزب «الاتحاد القومي» اليميني المتطرف، والمتطرف مئير هارتسيون الذي حصل على تكريم من اليمين بسبب أعماله الانتقامية بحق الفلسطينيين في خمسينيات القرن الماضي، وكان أحدها قتل خمسة من الفلسطينيين البدو. إلى جانب ذلك، كان نفتالي بينيت نفسه عضواً في هذه المنظمة العام ٢٠١٠، في الوقت الذي كان يشغل فيه مدير عام مجلس المستوطنات في الضفة الغربية وغلاف غزة، حتى أن بعض المصادر أشارت إلى أن المشرفين على المنظمة التقوا به مرات عدّة منذ نهاية شهر نيسان الماضي، وقدموا له رؤية وتصورا في ما يتعلق ببنيتها وتشكيل «الحرس الوطني» الإسرائيلي، علماً أن بينيت أشار إلى أنه أوّز للجهات الأمنية المختصة بتقديم خطة لتشكيل هذه القوة

في غضون شهر (منذ بداية الشهر الحالي).^(٥) إضافة إلى ذلك، عززت آييلت شاكيد، وهي شريكة بينيت في حزب «يميننا» الحاكم، عن «فخرها» بالعلاقة الوثيقة التي تربطها بالمنظمة وأعضائها في خطاب ألقته في مؤتمر لجزعها حينما كان يحمل اسم «اليمين الجديد» في السابق. تجدر الإشارة إلى أن أعضاء المنظمة يؤكّدون أنهم متأثرون جداً بكتابات المفكرين الصهاينة الأوائل من أمثال إسحاق بن تسفي، وكاتسلسون، وغوردون، ونوردو وغيرهم التي تناولت قضية الارتباط الروحي بأرض إسرائيل» وأهمية معرفة الوظيفة والدور المطلوب من اليهودي تجاه «أرض إسرائيل».

أما في ما يتعلق بتمويل المنظمة، فتشير المصادر إلى أن المنظمة تتلقى دعماً حكومياً سخياً من وزارة الشؤون الدينية بهدف «تعزيز الهوية اليهودية»، حيث تبلغ ميزانية المنظمة قرابة ٨٢ مليون شيكل سنوياً، وتتلقى دعماً حكومياً سخياً، وتحتل المرتبة الأولى في مستوى تمويل الدولة لمثل هذه المنظمات، وهذا نابع من دعم وتعاطف السياسيين من جميع التيارات في إسرائيل. كما أنها تلقّت في سنواتها الأولى تمويلًا من رجل الأعمال اليهودي الأميركي المعروف أرفينج موسكويفيتش» الذي يخصّص جزءاً كبيراً من مموله لمنظمات اليمين في إسرائيل، ولتمويل الاستيطان اليهودي في القدس الشرقية. كما تُشير المصادر إلى أن المنظمة تحصل على دعم من الصندوق المركزي لإسرائيل (Central Fund of Israel)، الذي يُقدّم دعماً سخياً يبلغ عشرات ملايين الدولارات

كتب عبد القادر بدوي:

في خضم الأحداث الأخيرة، أعلن رئيس الحكومة الإسرائيلية الحالية، ورئيس مجلس المستوطنات في الضفة الغربية وغلاف غزة سابقاً، رئيس حزب «يميننا»، نفتالي بينيت، عن نية إسرائيل تشكيل «قوة مسلحة» باسم «الحرس الوطني الجديد» - تستند إلى «مدنيين متطوعين» وجزء من البنية التحتية لمنظمة الحراسة الاستيطانية المعروفة باسم «هشومير هحداش» بالعبرية- منظمة «الحراس الجديد» بالعبرية- حيث ستعمل هذه القوة في كل الأوقات وليس في الأوقات التي تصنفها إسرائيل بـ «الطوارئ» وعدم الاستقرار.^(١)

وعلى الرغم من أن هذا التصريح جاء في أعقاب الأحداث الأخيرة؛ فإن بينيت نفسه قال إن هذه النية جاءت أساساً في ضوء أحداث هبة أيار العام الماضي وما شهدته البلدات والمدن الساحلية من مواجهات واشتباكات بين اليهود والفلسطينيين.

تحدثنا في مساهمة سابقة عن الميليشيات المسلحة التي اعتدت على المواطنين الفلسطينيين وممتلكاتهم في المدن الساحلية، وتحديداً في مدينتي اللد والرملة، خلال هبة أيار بعنوان «عن ميليشيات المستوطنين المسلحة في مستوطنات الضفة الغربية واللد والرملة خلال هبة أيار وما بعدها». في هذه المساهمة سنحاول تسليط الضوء على الميليشيا العسكرية الأكبر في إسرائيل، والتي ينتظم أعضاؤها تحت مسمى منظمة «هشومير هحداش»، تأسيسها، أهدافها، الدور الذي تلعبه، ومكانتها بالنسبة للقانون الإسرائيلي، مع أهمية الإشارة إلى أن بعض الأفكار التي سنوردُها أدناه مستقاة من المواد المتاحة عن هذه المنظمة وأعضائها.

تأسست منظمة «الحراس الجديد» العام ٢٠٠٧ من قِبل مجموعة من المستوطنين اليهود وفي مقدمتهم يوئيل زيلبرمان، يُقدّمون أنفسهم على أنهم مجموعة من المتطوعين «الذين يجنون الوطن من أجل الحفاظ على أراضي إسرائيل» إلى جانب «مساعدة وتمكين المزارعين وأجهزة إنفاذ القانون»، وللمساهمة في تعميق «ارتباط الإسرائيليين والشباب اليهود بالأرض والهوية اليهودية بالروح الصهيونية»، من خلال تنفيذ أنشطة التطوع الزراعي كالحراسة وغيرها، «جنباً إلى جنب مع الأنشطة التعليمية والتثقيفية التي تركزت إلى قيم العمل الصهيونية، والشجاعة المدنية، وحب أرض إسرائيل»، وترى المنظمة في نفسها أنها تيار منظور في «الصهيونية العملية»، تعمل بروحها وبقيمها «المخلص» لإبقاء منظمة «هشومير هتسيعر»، التي نشطت في مطلع القرن الماضي، مع بداية تشكل المشروع الصهيوني، حياة وساندة؛ إذ تعمل المنظمة على نشر قيم الصهيونية وتعليمها ونقاشها مع عشرات الألاف من «المتطوعين» الذين انخرطوا في صفوفها سعياً لتعميق الارتباط بأرض إسرائيل» وحمايتها من «الاعتداء»^(٢) من خلال «التواجد، فيها بشكل دائم ومستمر، بالحد الأدنى.

من خلال تفحص الموقع الرسمي للمنظمة؛ يتضح أنه وعلى الرغم من أنها لا تمتلك أي سلطات «شرطية» وفق القانون الإسرائيلي؛ فقد بلغت مساحة الأراضي التي تُسيطر عليها وتُشرف على حراستها وحمايتها؛ ومعاونة سلطات الدولة في «استغلالها» قرابة ٤٢٨، ٧٧٥

المنخرطين فيها للمستوطنات والبؤر الاستيطانية في الضفة الغربية، بمن في ذلك المحسوبون على اليسار الإسرائيلي، على الرغم من أنها لا تعمل في هذه المناطق «رسمياً» ولا تعترف بذلك صراحة، وهو ما يؤكّد حقيقة أن هذه المنظمة تحظى بدعم من قبل كافة التيارات السياسية في إسرائيل.^(٣)

يبقى القول إن هذه المنظمة التي اعتبرتها الشرطة الإسرائيلية بمثابة «هيئة شبه سرية تعمل كميليشيا»، وعزرت عن خشيتها من أن تقوم بـ «تنفيذ القانون» بعيداً عنها. عبر ارتكاب «أعمال عنيفة»، أو حتى محاولة «احتكار» العنف، نجدها اليوم تُشكّل بنية تحتية لمخطات اليمين الإسرائيلي، كما ورد على لسان بينيت، لإقامة «جيش من المدنيين الإسرائيليين» لحماية الدولة من الفلسطينيين. وعدا أن تكون هذا التصريح يُعد بمثابة دعم رسمي، ومن أعلى المستويات السياسية في إسرائيل، لقتل الفلسطينيين والاعتداء عليهم وعلى ممتلكاتهم، إلى جانب كونه إقراراً رسمياً أيضاً لهوية الحقيقة لمجتمع المستوطنين الإسرائيلي، رغم المزاعم الإسرائيلية التي تسعى دائماً لـ «مدننة» مجتمع المستوطنين في الإعلام باعتبارهم «مدنيين» و«أبرياء» يتعرضون لهجمات من الفلسطينيين؛ فإنه أيضاً يُشير إلى أن «الدولة» التي تتحكر «العنف» تتحول إلى «وحش» و«ميليشيا»، مع إطلاقها العنان للعصابات والميليشيات والأنوية المسلحة لمهاجمة الفلسطينيين بالتعاون والتنسيق الكامل مع أجهزتها المختلفة كالجيش والشرطة. كما كان واضحاً في أحداث هبة أيار

بشكل سنوي للمستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية مثل مستوطنات «إيتمار»؛ «بيت إيل»؛ «كريات أربع» و«غوش عصيون». كما يقوم الصندوق بتمويل أنشطة منظمة «إم ترستو- إن شئتم» اليمينية ويقدم دعماً مالياً للاستيطان اليهودي في الخليل، ومن صناديق أخرى معروفة بتمويلها لمنظمات وجماعات تتبنّى توجهات المتطرف كهانا وتدفع باتجاه إقامة «الهيكل الثالث». كما تُقيم المنظمة العديد من الأنشطة في ذكرى النكبة التي يحييها الفلسطينيون في كافة أماكن تواجدهم في يوم الخامس عشر من أيار من كل عام، بالقرب من القرى والبلدات المهجّرة. لتأكيد «السيادة اليهودية» على هذه المناطق، وغالباً ما يتم خلال ذلك ارتكاب اعتداءات على الفلسطينيين المتظاهرين في هذا اليوم

برز دور المنظمة خلال أحداث هبة النقب الأخيرة، حيث ظهرت كمقاول لـ «الصندوق القومي اليهودي» في عملية الاستيلاء على أراضي النقب عبر التشجير، وقام أفرادها بهذه المهمة، بحماية ودعم من الشرطة والأجهزة الأمنية، وقد رفقا سفاح «الخلي عن الفصل صهيوني كفرس الأشجار هو استسلام»، كما اعتبرت بأن «الانتخاب الحقيقي لشعب إسرائيل سيكون في النقب» عبر شعارات و«لصناديق تم وضعها على السيارات التابعة للمنظمة». علاوة على ذلك، تُشير المصادر إلى أن أعضاء هذه المنظمة ينخرطون في مهمات أخرى داخل المناطق المحتلة ١٩٦٧، حيث برز دور أعضائها في حراسة البؤر الاستيطانية المعزولة الممتدة في أنحاء الضفة الغربية، ويتم إرسال طلاب المدارس الثانوية

تقرير إسرائيلي رسمي: حوادث العمل القاتلة مستمرة وقصور حكومي فاضح في تطبيق استنتاجات وقرارات سابقة!

وبالنسبة لبقية الحوادث وكذلك بالنسبة لحالات «شبه الجرحى»، لا تقوم إدارة السلامة بتعزيز البيانات المتعلقة بها ولا تحللها من أجل التوصل لاستنتاجات. كما تبين أنه لم يتم تحويل بيانات تحقيقات وحدة الشرطة الخاصة للتحقيق في الجرائم في مجال السلامة في قطاع البناء إلى الإدارة لغرض التعلم والاستخلاص. وبينما يبلغ عدد العقاولين المعترف بهم للتعاقب مع الوزارات الحكومية حوالي ٠,٧٧٠، فمن أصل ٢٠٠ حالة تم تحويلها إلى المحاسب العام في وزارة المالية تم إيقاف أربعة مقاولين فقط.

بالنسبة لنشاط إدارة السلامة فمن العام ٢٠١٧ حتى العام ٢٠٢٠ ازدادت زيارات مفتشيها لمواقع العمل بـ ٧٪ وازداد عدد أوامر تطبيق معايير الأمان بنحو ستة أضعاف. ويوصي تقرير مرقاب الدولة بإكمال إشغال الوظائف المطلوبة لغرض التفتيش، مع فحص إمكانية زيادة ١٧ وظيفة جديدة. والعمل على نحو منهجي في متابعة ما يصدر من إخطارات، وأوامر ونتائج التحقيق والعقوبات.

كتب مرقاب الدولة في ملخص تقريره أنه في ضوء عدد الضحايا في قطاع البناء، اتخذت الدولة عدة خطوات منذ العام ٢٠١٨ لزيادة السلامة في قطاع البناء وتقليل عدد الحوادث، بما في ذلك زيادة نطاق نشاط مفتشي إدارة البناء في قطاع البناء؛ فرض عقوبات مالية على أصحاب العمل في قطاع البناء الذين ارتكبوا مخالفات تتعلق بالسلامة؛ إنشاء وحدة تحقيق شرطية متخصصة في مجال السلامة المهنية في قطاع البناء؛ واتخاذ الإجراءات التأديبية بحق المقاولين لمخالفات السلامة من قبل سجل المقاولين. لكن هذا التقرير يوضح أنه على الرغم من الخطوات المتخذة، إلا أن هناك ثغرات في نظام الرقابة والإنفاذ؛ فليس هناك إنفاذ فعال بما فيه الكفاية لمخالفات السلامة الجنائية في قطاع البناء؛ وإجراءات إدارة السلامة فيما يتعلق بتحليل البيانات والدروس المستفادة بعد حوادث السلامة إلى تحسين وتوسيع. ولم يتم تخصيص العدد الكامل لإدارة السلامة في مجال مراقبة السلامة في قطاع البناء، وفقاً لمخضع الميزانية المعني، ولم يتم شغل العدد الكامل للوظائف المخصصة لها في المعيار. ويجب على الذراع العمالية وإدارة السلامة والشرطة ومسجل العقاولين ووزارة المالية العمل على تصحيح أوجه القصور وفحص التوصيات المحددة في هذا التقرير، من أجل زيادة السلامة في العمل في قطاع البناء في إسرائيل.

الأعوام ٢٠١٨ - ٢٠٢٠ حوالي ١٣٥٠ عقوبة مالية لانتهاك مخالفات السلامة في قطاع البناء بقيمة ٤٢,٧ مليون شيكل. اعتباراً من نهاية العام ٢٠٢٠، بلغت العقوبات التي تمت جبايتها ٢,١ مليون شيكل وهي حوالي ٥٪ فقط من إجمالي عدد العقوبات المفروضة. في تشرين الأول ٢٠٢٠ بدأ تحويل العقوبات إلى مركز تحصيل الغرامات والرسم والنقبات. اعتباراً من تموز ٢٠٢١، تم تحويل عقوبات بقيمة ١٠,٧ مليون شيكل للتصليح؛ ومع ذلك، فإن معظم العقوبات التي لم يتم دفعها بحلول نهاية العام ٢٠٢٠ ولم تكن قيد الاستئناف، يبلغ ٢٦,٥ مليون شيكل (٧١٪ من العقوبات المفروضة). لا تزال عاقبة في إدارة السلامة، ولا يوجد لديها نظام محوسب لإدارة عملية معالجة العقوبات بالكامل، بما في ذلك إرسال الإخطارات وتحويلها للجانبة.

في مسائل التحقيق الجنائي من قبل إدارة السلامة في حالات الاشتباه بارتكاب مخالفات تتعلق بالسلامة، اعتباراً من تشرين الأول ٢٠٢١، لم يكن لدى إدارة السلامة وحدة مخصصة للتحقيقات الجنائية، على الرغم من الحاجة التي أثارها المتخصصون في أنشطتها، وتم إعطاء أدوار التحقيق الجنائي للمفتشين. في الأعوام ٢٠١٨ - ٢٠٢١ تم تحويل نتائج ٢٦ تحقيقاً أجرته إدارة السلامة إلى وحدة النيابة العامة لغرض تقديم لوائح اتهام - ١٣ تحقيقاً في ٢٠١٨، تحقيق واحد في ٢٠١٩، تحقيقين في ٢٠٢٠، عشرة تحقيقات في ٢٠٢١ - بسبب عدم تفعيل وحدة متخصصة للتحقيق مع من ارتكب مخالفات تتعلق بالسلامة.

ثغرات في الرقابة والإنفاذ

تناول التقرير تفعيل معيار جديد للسقالات، وجاء فيه أنه في ضوء الموافقة على السقالات التي تلبى المعيار الإسرائيلي الجديد فقط اعتباراً من شباط ٢٠٢١، وما توفر من هذه السقالات بالمعيار الجديد، فتحت نهاية فترة الترتيب (كانون الأول ٢٠٢١) لم يتم استيفاء الشروط المطلوبة لبدء تنفيذ التزام إدارة السلامة بتركيب هذه السقالات، على الرغم من مرور أكثر من عامين على تاريخ تطبيق هذا الالتزام، واتضح أيضاً أنه في كانون الأول ٢٠٢١، تمت الموافقة على سبعة نماذج سقالات معتمدة من قبل أربع شركات مختلفة. تقوم إدارة السلامة بتعزيز البيانات الخاصة بالحوادث الميمنة التي وقعت وأسبابها، وتنتشر البيانات في تقريرها السنوي.

بالنسبة لنطاق الموظفين في إدارة السلامة، زاد عدد الوظائف في إدارة السلامة من ٩٥ في مطلع ٢٠١٩ إلى ١٤٨ في مطلع ٢٠٢١. ومع ذلك، لم يتم إشغال ٢٨ من أصل ١٧٦ وظيفة منصوص عليها، ولم يتم إشغال سبعة من أصل ٦٠ وظيفة متفق عليها مع وزارة المالية أضيفت في العام ٢٠١٨.

غياب متابعة منهجية للإخطارات والتحقيقات والعقوبات

ليست هناك منهجية في إدارة السلامة لعملية مراقبة استلام إخطارات من أصحاب العمل حول إصلاح عيوب السلامة في مواقع البناء التي سبق العثور عليها في أثناء عمليات التفتيش، ولم تستعد خطوات قانونية ضد المقاول، هناك غياب لآلية مراقبة لتسليم الإخطارات، ولا يحتوي نظام الكمبيوتر الخاص بإدارة السلامة على توصيف لعرض تنبيه أو تذكير بأنه لم يتم تسلم الإخطارات بعد بالشكل المطلوب. في العام ٢٠٢٠، كان عدد أوامر السلامة الصادرة أكبر بست مرات من عدد أوامر السلامة الصادرة في العام ٢٠١٧ (حوالي ٥٨٠٠ أمر في العام ٢٠٢٠ مقارنةً بحوالي ٩٠٠ في العام ٢٠١٧). وزاد عدد أوامر إيقاف العمل بنسبة ٤٤٪ خلال تلك الفترة (من ٦٥ إلى ٩٣ طلباً). هذه الزيادة في عدد أوامر السلامة وأوامر توقف عن العمل في ٢٠١٧-٢٠٢٠ تؤكد ضرورة قيام إدارة السلامة بمراقبة تنفيذ الأوامر وتلقي إخطارات بتصحيح ثغرات السلامة. أي أن حالات الفحص الزدادات، لكن هناك قصور في متابعة إصلاح مكامن الخلل.

في مجال نطاق العقوبات المالية على المقاولين - بلغ عدد العقوبات التي فرضتها إدارة السلامة في العام ٢٠١٩ (نحو ١٥٠) حوالي ربع عدد العقوبات المفروضة في العام ٢٠١٨ (حوالي ٦٠٠). في العام ٢٠٢٠، تماثل عدد العقوبات المفروضة مع عدد العقوبات المفروضة في العام ٢٠١٨، على الرغم من أن عدد أوامر السلامة الصادرة في العام ٢٠٢٠ كان أكثر بخمسة أضعاف من عدد الأوامر الصادرة في العام ٢٠١٨ (قرابة ٥٨٠٠ مقابل حوالي ١١٠٠). كما تبين أن ٤٢٤ مقاولاً من بين ٧٣٥ مقاولاً (٥٨٪) تمت عقابتهم في الأعوام ٢٠١٨-٢٠٢٠ فرضت عليهم عقوبة واحدة في تلك السنوات، و١٤٥ مقاولاً (٢٠٪) فرضت عليهم ما بين ثلاث إلى عشر عقوبات. بخصوص تحصيل العقوبات المالية، فرضت إدارة السلامة في

من أخطر القطاعات بالنسبة لعمالها. وقد قُتل في إسرائيل، في كل من عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢١ ٢٣.٢٢١ عمالاً في حوادث عمل في قطاع البناء. وفي الأعوام ٢٠١٧-٢٠٢٠، كانت نسبة العمال الذين لقوا حتفهم في حوادث العمل في قطاع البناء أكبر مما هو في الصناعة، والخدمات والتجارة والزراعة. كذلك، في مقارنة دولية، كان معدل الوفيات في حوادث العمل في قطاع البناء في إسرائيل في كل عام من ٢٠١١-٢٠١٨ أكبر من المتوسط في دول الاتحاد الأوروبي البالغ عددها ٢٨ دولة، وفي بعض السنوات كان يعادل الضعفين وأكثر.

الهيئة المسؤولة الرئيسية في مجال السلامة المهنية في إدارة السلامة والصحة المهنية في ذراع العمل بوزارة الاقتصاد والصناعة، تم تحديد أنشطة إدارة السلامة لغرض التأكد من أن صاحب العمل يتخذ الخطوات اللازمة لحماية سلامة العاملين وصحتهم، بما في ذلك عن طريق وضع التشريعات والأنظمة، والإشراف على أحكام القوانين والأنظمة المختلفة وإنفاذها في هذه المجالات، والتحقيق في حوادث العمل والأمراض المهنية. لدى إدارة السلامة تقاطعات عمل مع هيئات أخرى للتنفيذ والعقاب؛ فهي تقدم المساعدة المهنية للشرطة في التحقيق وتوضيح الظروف التي أدت إلى وقوع حوادث العمل؛ تقديم معلومات إلى مسجل المقاولين في وزارة البناء والإسكان عن المقاولين الذين تخضع مواقعهم لانتهاكات منهجية لقوانين السلامة ولوائح سلامة العمل، بغرض اتخاذ إجراءات تأديبية ضدهم نيابة عن المسجل؛ واعتباراً من تموز ٢٠٢٠، يتم تقديم المعلومات إلى المحاسب العام في وزارة المالية، لغرض تحديد أهلية المقاولين لإدراجهم في قائمة المقاولين المعترف بهم. في الفترة ما بين آذار وكانون الأول ٢٠٢١، فحص مكتب مرقاب الدولة جوانب إجراءات الدولة فيما يتعلق بسلامة العمال في قطاع البناء، وتم فحص إجراءات إدارة السلامة في مجال إنفاذ أحكام السلامة المطبقة على أصحاب العمل؛ إجراءات سجل المقاولين فيما يتعلق بالمقاولين الذين ارتكبوا مخالفات تتعلق بالسلامة؛ إنشاء وحدة تحقيق شرطية مخصصة للتحقيق في المخالفات المتعلقة بالسلامة في قطاع البناء؛ وشمل التدقيق أيضاً رصد تصحيح بعض أوجه القصور التي سبق ذكرها في تقرير نشره مكتب مرقاب الدولة في العام ٢٠١٨ حول «تسجيل المقاولين وجوانب ضمان الجودة والسلامة في قطاع البناء». وتم إجراء استكمال للفحص في الشرطة.

كتب هشام نفاع:

يؤكد تقرير رسمي إسرائيلي جديد أن التقاعس الحكومي والرسمي عموماً ما زال سائداً إزاء الحوادث التي يتعرض لها عمال قطاع البناء، فيتواصل سقوطهم قتلى أو جرحى بشكل بالغ ليس فقط أن الحوادث لم تتراجع بشكل يمكن اعتباره تحوّل، بسبب عدم تطبيق قرارات وتعهّدات بزيادة الرقابة على ظروف مواقع وورشات العمل ومتطلبات الأمان فيها، بل إن المقاولين الذين يتحملون مسؤولية الإجمال بحق العمال في شركاتهم، يحفظون بتعامل متساهل بدرجات مثيرة للاستهجان.

ففي الأسبوع المنصرم وحده سجلت الجهات الرسمية الحوادث اليومية التالية: سقط عامل يبلغ من العمر ٣٠ عاماً من ارتفاع في موقع بناء في مدينة رامات غان، وتم نقله إلى مستشفى إيلخولوف مصاباً بجروح في الصدر والبطن، وجرح عامل يبلغ من العمر ٦٠ عاماً من منشار كهربائي في حيفا، وتم نقله إلى مستشفى «رمباب»، وقُتل عامل صيانة يبلغ من العمر ٦٠ عاماً في فندق في القدس نتيجة اصطدام مسمد شحن. وسقط عامل يبلغ من العمر ٥٤ عاماً من ارتفاع ٥ أمتار عندما انهار عمود في أثناء أعمال تركيب إضاءة في موشاف بالشمال، ونقل إلى مستشفى «زينف»، مصاباً بجروح في أطرافه ورأسه، وأصيب عامل يبلغ من العمر ٤٠ عاماً بجروح خطيرة بعد أن اخترق سيخ حديدي رقبته في موقع بناء في بات يام، وتم نقله إلى مستشفى «تل هشومير»، وأصيب عاملان في الخمسينيات من العمر بجروح متوسطة جراء سقوط آلة تقص الفولاذ عليها في مصنع في كيبوتس بوسط البلاد، وتم نقلهما إلى مستشفى «أساف هروفيه» مع إصابات في أطرافهم، ومنذ بداية العام لقي ٢٥ عاملاً مصرعهم في حوادث عمل.

معدل قتل عمال البناء أكبر من الاتحاد الأوروبي بضعفين وأكثر!
خصص التقرير الجديد الصادر عن مكتب مرقاب الدولة فصلاً لهذه القضية، وكتب أنه في أماكن العمل بشكل عام وفي قطاع البناء على وجه الخصوص، يتعرض العمال لمختلف مخاطر انعدام متطلبات السلامة والصحة، وتقع مسؤولية ضمان سلامة وصحة الموظفين على عاتق صاحب العمل. وتعتبر منظمة العمل الدولية قطاع البناء

المشهد الإسرائيلي يصدر بالتعاون مع
وزارة الخارجية النرويجية



THE REPRESENTATIVE OFFICE OF NORWAY
TO THE PALESTINIAN AUTHORITY

محتوى المشهد الإسرائيلي لا يعكس بالضرورة
موقف وزارة الخارجية النرويجية

تابعونا على الفيسبوك

facebook
http://tiny.cc/yywgg4

وقناتنا على اليوتيوب

You Tube
http://tiny.cc/nkddop

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص.ب. 1959

هاتف: 00970 - 2 - 2966201

فاكس: 00970 - 2 - 2966205

البريد الإلكتروني لـ «مدارة»:

madar@madarcenter.org

موقع «مدارة» الإلكتروني:

http://www.madarcenter.org

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies



«مدارة»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة

أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي